

الله الرحمن الرحيم

علم أصول الفقه

٢٩

عموم وخصوص ١٤-٩-٩٦

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- فصل هل يجوز العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص
- فيه خلاف و ربما نفى الخلاف عن عدم جوازه بل ادعى الإجماع عليه
- و الذى ينبغى أن يكون محل الكلام فى المقام أنه هل يكون أصالة العموم متبعة مطلقا أو بعد الفحص عن المخصص و اليأس عن الظفر به بعد الفراغ عن اعتبارها بالخصوص فى الجملة من باب الظن النوعى للمشافه و غيره ما لم يعلم بتخصيصه تفصيلا و لم يكن من أطراف ما علم تخصيصه إجمالا

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- و عليه فلا مجال لغير واحد مما استدل به على عدم جواز العمل به قبل الفحص و اليأس.
- فالتحقيق عدم جواز التمسك به قبل الفحص فيما إذا كان في معرض التخصيص كما هو الحال في عمومات الكتاب و السنة و ذلك لأجل أنه لو لا القطع باستقرار سيرة العقلاء على عدم العمل به قبله فلا أقل من الشك كيف و قد ادعى الإجماع على عدم جوازه فضلا عن نفي الخلاف عنه و هو كاف في عدم الجواز كما لا يخفى.

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- و أما إذا لم يكن العام كذلك كما هو الحال في غالب العمومات الواقعة في السنة أهل المحاورات فلا شبهة في أن السيرة على العمل به بلا فحص عن مخصص و قد ظهر لك بذلك أن مقدار الفحص اللازم ما به يخرج عن المعرضية له كما أن مقداره اللازم منه بحسب سائر الوجوه التي استدل بها من العلم الإجمالي به أو حصول الظن بما هو التكليف أو غير ذلك رعايتها فتختلف مقداره بحسبها كما لا يخفى.

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- ثم إن الظاهر عدم لزوم الفحص عن المخصص المتصل باحتمال أنه كان و لم يصل بل حاله حال احتمال قرينة المجاز و قد اتفقت كلماتهم على عدم الاعتناء به مطلقا و لو قبل الفحص عنها كما لا يخفى.

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- إيقاظ [الفرق في الفحص بين الأصول اللفظية و العملية]
- لا يذهب عليك الفرق بين الفحص هاهنا و بينه في الأصول العملية حيث إنه هاهنا عما يزاحم الحجة بخلافه هناك فإنه بدونه لا حجة ضرورة أن العقل بدونه يستقل باستحقاق المؤاخذة على المخالفة فلا يكون العقاب بدونه بلا بيان و المؤاخذة عليها من غير برهان و النقل و إن دل على البراءة أو الاستصحاب في موردتهما مطلقا إلا أن الإجماع بقسميه على تقييده به فافهم.

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- المقالة الثالثة و الثلاثون عدم حجية الأصول الحكمية قبل الفحص

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- [المقالة الثالثة و الثلاثون] لا شبهة عندهم في عدم حجية كلفة الأصول الحكمية - لفظية أو عملية - قبل الفحص عما يعارضها أو المقدم منها حكومة أو وروداً،
- للإجماعات
- و الاخبار الواردة بلسان (هلاً تعلمت) الجارية بالمناط حتى في باب الأصول اللفظية

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- علاوة عن معرضية الأصول اللفظية لورود القرينة على خلافها و معرضية شكوكها للزوال بالفحص عن المعارض أو الحاكم بنحو [تكون] أدلة اعتبارها - خصوصا مثل السيرة و غيرها - آية عن الشمول لمثلها،
- مضافا إلى العلم الإجمالي بوجود المعارض أو الحاكم بمقدار لو تفحص [عنه] لوجد، و مثل هذا العلم مانع عن الأخذ بها قبل الفحص، بل لا بدّ و أن يفحص، فان ظفر بالمعارض أو الحاكم فهو و إلّا يكشف من الأوّل خروج هذا المورد عن دائرة هذا العلم فيؤخذ به.

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- و بمثل هذا البيان [ترتفع] شبهة معروفة بأنّ الفحص لا يصلح ان يزيل العلم المزبور و مع عدم زواله فالمانع عن الأخذ بوجود فلا يجوز الأخذ بالأصل بعد الفحص عنه بالمقدار المتعارف الموجب لخروج المورد عن معرضية وجود المعارض أو الحاكم أيضا.

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- و لا يرد أيضا على مانعيّة هذا العلم للأخذ بالأصول مطلقا بأن الفحص في مقدار من المسائل إذا أوجب الظن بالمعارض أو الحاكم بمقدار المعلوم بالإجمال المعلوم بالبداهة انتهاء المعلوم إلى حدّ مخصوص لا يبقى مقتضى للتخصيص بالنسبة إلى بقيّة الأصول الجارية في سائر الأبواب مع أنّه ليس بناؤهم على إجراء أصل من الأصول في أبواب الفقه من أوّل باب الطهارة إلى آخر باب الديّات بلا فحص و حينئذ مثل هذا العلم غير كاف لإثبات هذا المدّعى.

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- و توضيح الدفع بأن مقدار المعلوم كما و ان كان بالأخرة معلوما بحيث ينتهي الزائد منه إلى الشك البدوي، و لكن هذا المقدار إذا كان مرددا بين محتملات متباينات منتشرات في أبواب الفقه من أوله إلى [آخره] [تصير] جميع الشكوك في تمام الأبواب طرف هذا العلم فيمنع عن الأخذ به قبل فحصه و في هذه الصورة لا يفيد الظفر بالمعارض بمقدار المعلوم إذ مثل هذا العلم الحاصل جديدا يكون المعلوم بالإجمال في غير هذه الشكوك الباقية التي كانت طرفا من الأول للاحتمال في المتباينات نظيرا [للعلم] الحاصلة بعد العلم الإجمالي غير قابلة للانحلال فقهر الاحتمال القائم في المورد الموجب لكونه من الأول طرفا للعلم منجز للواقع بمقدار استعداده فلا محيص أن يفحص كي - بعدم ظفره بالمخصص - يكشف خروجه عن دائرة العلم المزبور من الأول، و هذه الجهة هي النكته في أخذ هذا القيد في دائرة العلم و إلا فيلزم عدم الاكتفاء بالفحص و لو ظفرنا بمقدار المعلوم فضلا عما لو لم نظفر كما هو ظاهر فتدبر في المقام فإنه من مزال الإقدام و سيجيء إن شاء الله تتمّة الكلام في طيّ الأصول العمليّة أيضا.

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- (فصل: في اشتراط الفحص قبل التمسك بأصالة العموم)
- . و البحث تارة في أصل وجوب الفحص و أخرى في مقداره؛
- أمّا المقام الأول
- - فقد استدل على وجوب الفحص بمعنى عدم حجية العام قبل الفحص بوجوه.

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- الوجه الأول - ما استدللّ به المحقق العراقي (قده) «١» و السيد الأستاذ من التمسك بأخبار وجوب التعلم و التفقه في الدين
- و هذا نظير الاستدلال الواقع بهذه الأخبار على وجوب الفحص قبل الرجوع إلى الأصول العملية و المؤمنة.

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- و لكن الصحيح عدم صحة الاستدلال المذكور، فإنَّ هذه الروايات على طوائف ثلاث:

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- منها - ما دلَّ على لزوم التفقه في الدين و تعلم أحكام الشرع المبين
«٢»

- (٢) الكافي، ج ١، ص ٣١.

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- و من الواضح انَّ هذا اللسان لا يدل على وجوب الفحص بمعنى عدم حجية العام قبله بل انما يدل على وجوب الفحص بعد الفراغ عن عدم حجية العام قبل الفحص و إلاَّ كان الأخذ بالعامّ بنفسه تعلماً للدين و تفقها إذ لا يراد من التعلم و التفقه تحصيل العلم الوجداني بواقع الحكم الشرعي الإلهي بحيث يشترط فيه أن يكون الدليل قطعياً سنداً و دلالة و جهة، و انما المقصود انه لا يمكن للمكلف أن يجلس في بيته و يترك تعلم الأحكام الشرعية بطرقها المتعارفة العقلائية و التي من أهمها التعويل على الظهورات و العمومات فإثبات وجوب الفحص بالمعنى المطلوب في المقام بهذه الأخبار دورى.

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- و منها- ما ورد بلسان الذم و اللوم على ترك السؤال كما ورد فيمن غسل مجدوراً أصابته جنابة فكَزَّ فمات قتلوه قتلهم الله الا سألوا إلا ييمّموه «٣».
- و هذا اللسان أيضاً حال اللسان السابق لوضوح عدم صدق عدم السؤال فيما لو فرض حجية العام في نفسه فلا يمكن أن يكون دليلاً على عدم حجيته.
- (٣) الكافي، ج ١، ص ٤٠

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- و منها- ما ورد بلسان هلاً تعلمت و هو ما ورد في الرواية المعروفة من انه يقال يوم القيامة للعبد هل علمت؟ فان قال نعم قيل فهلا عملت؟ و إن قال لا قيل فهلا تعلمت حتى تعمل؟

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- و هذا اللسان أيضاً لا يمكن الاستدلال به في المقام لأنَّ التعلم لا يراد منه أكثر من تحصيل دليل يبين ما هو الحكم الشرعي الواقعي و العام بناء على حجيته يكون كذلك،
- نعم في الأصول العملية قبل الفحص يصح مثل هذا الاستدلال لكون هذه الأخبار مسوقة مساق إلغاء معذرية الشك من دون التفحص عن أدلة الأحكام من الكتاب و السنة.
- فقياس المقام بباب الأصول العملية في الاستدلال بهذه الروايات في غير محله.

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- الوجه الثاني - التمسك بالعلم الإجمالي بوجود المخصصات و المقيدات للعمومات و معه لا يمكن التمسك بشيء منها لوقوع الإجمال و التعارض فيما بينها.

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- وقد اعترض على هذا الوجه بإيرادين:
- الأول - انَّ الفحص حينئذٍ لا يكون رافعاً لأثر هذا العلم الإجمالي أعني عدم جواز العمل بالعام إذ بعد الفحص و الظفر بمقدار من المخصصات لا يحصل أيضاً القطع بعدم وجود مخصص آخر لم يصل إلينا فباقي العمومات لا تسقط عن الطرفية للعلم الإجمالي المذكور، فهذا الوجه ينتج عدم حجية العمومات رأساً.

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- وقد أُجيب عنه: بأنَّ العلم الإجمالي بوجود مخصصات لمجموع العمومات منحل بالعلم الإجمالي بوجود مخصصات ضمن ما وصلت إلينا في الكتب الأربعة من الروايات إذ لا موجب لافتراض العلم بوجود مخصصات أكثر مما يعلم إجمالاً بوجوده ضمن ما في الكتب الأربعة فينحل العلم الإجمالي الكبير بالعلم الإجمالي الصغير من أول الأمر لتساوي المعلومين بالإجمال فيهما فيكون مرجعه إلى العلم الإجمالي بوجود مخصصات في الكتب الأربعة و الشك البدوي بوجود مخصص آخر وراءها فإذا لم نجد في حق عموم مخصصاً في الكتب الأربعة خرج بذلك عن الطرفية للعلم الإجمالي.

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- الثاني - ما ذكره المحقق الخراسانيّ (قده) من أنّ هذا الوجه غاية ما يقتضيه وجوب الفحص عن المخصصات حتى يظفر بها بمقدار المعلوم بالإجمال، و أمّا بعد ذلك فلا يجب الفحص لانحلال العلم الإجمالي حينئذٍ مع ان المطلوب إثباته وجوب الفحص مطلقاً «١».

(١) - كفاية الأصول، ج ١، ص ٣٥٢ - ٣٥٣

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- و قد استشكل في هذا الكلام المحقق العراقي (قده) في المقام و في بحث البراءة حيث كان يستدل الأخبارى على الاحتياط بالعلم الإجمالى بالتكاليف و يجب عنه الأصولى بانحلاله بعد الظفر بما فى موارد الأدلة و الروايات ففى المقامين للمحقق المذكور (قده) مناقشة

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- حاصلها: انَّ العلم الإجمالي انما ينحل بالعلم التفصيليَّ - أو الإجمالي الصغير - حقيقة فيما إذا كان العلم التفصيليَّ ناظرًا إلى العلم الإجمالي و متعلقًا بنفس ما تعلَّق به بحيث يعلم تفصيلًا ان نفس ما علم إجمالاً أولاً ثابت في هذا الطرف

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- و أمّا إذا لم يكن كذلك فليس الانحلال حقيقياً حتى إذا كان متعلق العلمين عنواناً واحداً قابلاً للتطابق، كما إذا علم إجمالاً بنجاسة من دم في أحد الإناءين و علم تفصيلاً بنجاسة من دم في الإناء الغربي مثلاً مع احتمال تطابق المعلومين، فضلاً عما إذا كان المعلوم بالعلم الإجمالي مقيداً بقيد زائد، فانه حكم في كل ذلك بأنّ الانحلال حكمي لا حقيقي

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- و قد اشترط في الانحلال الحكمي أن يكون العلم التفصيلي أو غيره مما يستوجب الانحلال الحكمي حاصلًا معاصرًا مع حصول العلم الإجمالي الكبير و أمّا إذا حصل العلم الإجمالي الكبير أولاً و نجز تمام أطرافه و بعد ذلك حصل ما يوجب الانحلال الحكمي في بعض الأطراف فذلك لا يجدي في حل العلم الإجمالي الأول و إحياء الأصول في الأطراف الأخرى فإن الأصل بعد أن مات لا يعود حيًّا «٢».

- (٢) - مقالات الأصول، ج ١، ص ١٥٤ - ١٥٥

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- و نحن لا نوافق معه (قده) في كلا هذين المطلبين في المقام فانه:

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- أولاً - لا نسلم عدم انحلال العلم الإجمالي بالعلم التفصيليّ فيما إذا كان متعلقهما عنواناً واحداً يحتمل تطابقهما بل الصحيح ان هذه الصورة من صور الانحلال الحقيقي للعلم الإجمالي على تفصيل و تحقيق موكول إلى محله.
- و مقامنا أيضاً من هذا القبيل لأنّ ما يعلم إجمالاً من المخصصات لا يمتاز بقيد زائد على صرف وجود المخصص و الذي علم تفصيلاً بمقدار منه.

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- و ثانياً - انَّ اشتراط أن يكون الموجب للانحلال الحكمي معاصراً زماناً مع العلم الإجمالي لو سلمناه كبروياً - و تحقيقه موكل إلى محله - لا يمكن تطبيقه في المقام و توضيح ذلك:

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- إنَّ مِلاكَ هذا التفصيلِ سواءً كانَ عبارةً عن أنَّ العلمَ الإجماليَّ حدثاً بعدَ أنْ أوجبَ تساقطَ الأصولِ في الأطرافِ لا يُمْكِنُ التمسِكُ بدليلِ الأصلِ في بعضها لأنَّ الأصلَ بعدَ موته لا يعودُ حياً لبرهانِ يأتى في محلِّه. - و هذا هو المناسبُ معَ مبانيِ الاقتضاءِ في تنجيزِ العلمِ الإجماليِّ - أو كيانِ عبارةً عن أنَّ العلمَ الإجماليَّ إنما يكونُ علةً للتنجيزِ فيهما إذا أمكنَ أنْ يكونَ طريقاً إلى الواقعِ المعلومِ بالإجمالِ بحيثَ ينجزه في أيِّ كانٍ و هذا فرعٌ أنْ يكونَ تمامُ أطرافه قابلاً للتنجيزِ به فإذا كانَ منذَ البداية في بعضِ الأطرافِ ما يمنعُ عنِ التنجيزِ و لو لوجودِ منجزٍ تفصيليٍّ آخرٍ فلا يعودُ العلمُ الإجماليُّ صالحاً لتنجيزِ الطرفِ الآخرِ و هذا إنما يكونُ في حالِ معاصرةِ الموجبِ للانحلالِ الحكميِّ معَ العلمِ الإجماليِّ و أمّا إذا كانَ متأخراً زماناً فالعلمُ الإجماليُّ صالحٌ لتنجيزِ الطرفينِ غاية الأمرِ ينجزُ أحدهما لفترةٍ قصيرةٍ مثلاً و هي فترةٌ عدمِ وجودِ المنجزِ التفصيليِّ.

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- أقول: كلا هذين البيانيين لو تم فهو مخصوص بغير المقام أعني بموارد الأصول العملية دون اللفظية، إذ الأصول اللفظية يمكننا أن ندعى فيها أن مقتضى الحجية فيها من أول الأمر مشروط بعدم العلم بالمخصص لها تفصيلاً أو إجمالاً فالعام الذي يكون مخصصه واصلاً واقعاً ولو بعلم إجمالي ليس موضوعاً للحجية أساساً،

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- و هذا يعنى أنه بحصول العلم الإجمالى بالمخصص يكون حال العمومات من باب اشتباه الحجة باللاحجة لا من باب التنافى فى الحجيات بعد ثبوت مقتضياتها فى كل طرف فى نفسه - كما فى الأصول العلمية حيث ان أدلتها مطلقة تشمل أطراف العلم الإجمالى فى نفسها فليس هناك سقوط عن الحجية لكى يقال بعدم الرجوع إلى الحياة بعد ذلك أو غير ذلك من التقريبات بل اشتباه بين ما هو حجة و ما ليس بحجة فإذا علم تفصيلاً بالمخصصات بمقدار المعلوم بالإجمال فسوف يعلم بعدم حجية هذه العمومات المخصصة بها تفصيلاً من أول الأمر و حجية غيرها فلا مانع عقلاً من الرجوع إلى أصالة العموم فى العمومات الباقية و إن كان العلم الإجمالى غير منحل حقيقة، فإن هذا نظير الرجوع إليها فيما إذا كان العلم الإجمالى مقارناً زماناً مع العلم التفصيلى الموجب للانحلال الحكى الذى لا إشكال فيه حتى عند المحقق المذكور فى ثبوت الانحلال حكماً و جواز الرجوع إلى العمومات.

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- والحاصل ليس ما نحن فيه من قبيل تعارض أصليين بل من قبيل ما لو قال المولى: (أكرم كلَّ عالم) و علمنا إجمالاً بأنَّ أحد الرجلين مثلاً جاهل فلم نتمكن من التمسك بكلام المولى للعلم بانتفاء موضوعه في أحدهما ثم علمنا تفصيلاً أنَّ هذا جاهل و الآخر عالم.

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- ثم انَّ هنا جواباً آخر للفرقة بين المقامين حاصله: انَّ التساقط في المقام ليس بملاك تنجيز العلم الإجمالي بل بملاك وقوع التعارض بين العمومات بالملازمة حيث انَّ مثبتات الأصول اللفظية حجة و ليست كـمـثـبـتـات الأـصـول العـلـمـية، و من الواضح انَّ ملاك التعارض انَّما يوجب التساقط ما دام هناك تعارض بين الدليلين فمتى ارتفع التعارض بسقوط أحد المتعارضين عن الحجية فعلاً عاد الآخر إلى حجيته كما هو واضح.

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- و في المقام بعد حصول العلم بمخصصات تفصيلية بقدر المعلوم بالإجمال يرتفع ملاك التعارض بين العمومات لارتفاع مقتضى الحجية في العمومات التي علم تفصيلاً بمخصص لها.

العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص

- إلاَّ أنَّ هذا الوجه لا يعالج الإشكال في العمومات الترخيضية التي أيضاً يعلم إجمالاً بوجود مخصصات إلزامية لها فإنَّ ملاك التساقط فيها غير منحصر فيما ذكر بل تتساقط العمومات بملاك تنجيز العلم الإجمالي أيضاً.



موسسه
رواق
و حکمت

تهیه شده در موسسه رواق حکمت

قم - ۵۵ متری عماریاسر، کوچه ۱۵، پلاک ۸۲

تلفن: ۰۲۵-۳۷۷۱۶۰۶۰ دورنگار: ۰۲۵-۳۷۷۱۹۷۴۰

www.ravaqhekmat.ir